المحامي ومساعدوه الفلسطينيو الجنسية — امر اختلاق قصة اكثر « إثارة » واساءة الى القضية. فملفات اللجوء أصبحت مادة غنية للدعاية الصهيونية والمنظمات النازية في المانيا وغيرها . وبشكل خاص عندما تتطور القضية الى مرحلة حضور محاكم اللجوء السياسي الرسمية في معسكرات خاصة في غرب المانيا .

ب — **معسكرات اللجوء السياسي :** يرسل الفلسطيني الى غرب المانيا لحضور محكمة «اللجوء السياسي» التي تقام في معسكرات خاصة معظمها تحت اشراف القوات المسلحة للولايات المتحدة وتحت أسماء جمعيات « دولية » مختلفة كرعاية حقوق الانسان وغيرها من العناوين المضللة . وتجمع هذه المعسكرات اناسا من قوميات مختلفة وخاصة الاوروبيين الشرقيين .

وفي معسكر مدينة — الترندورف — يقيم معظم الفلسطينيين . وهم يتعرضون الى شتى أنواع التحقير والاذلال ، كالقيام باعمال السخرة ، تنظيف الشوارع والحدائق ومسح غرف الموظفين ومكاتبهم مقابل الطعام والنوم فقط . وهذا مما يؤدي دائما الى تخلي بعض الشباب عن طلبات لجوئهم السياسي قبل حضور المحكمة ويفرون عائدين الى برلين حيث يبدأون المحاولة من جديد للحصول على عمل وذلك لتأجيل الذهاب الى المحاكمة .

في الواقع تميز الشباب الفلسطيني في ذلك المعسكر بالتمرد بعكس باقي مجموع اللاجئين من البلاد الاخرى . فقد شب حريق في المعسكر أحرق الغرف والاثاث وسبب خسائر اخرى خلال شهر كانون الثاني عام ١٩٧٣ . وحمل الشباب الفلسطينيون مسؤولية الحادث وتعليقا على الحادث ذكرت بعض الصحف الموالية للصهيونية هناك ان الشباب الفلسطيني يأتي الى هذا المعسكر تحت اسم اللجوء السياسي ولكنهم في الحقيقة مخربون ومندسون ، وأن معظم الشباب هناك ما زالوا على علاقة تنظيمية مع فصائل منظمة التحرير . وان كانت هذه الصحف قد عبرت عن حقدها الاعمى تجاه الشباب والعمال الفلسطينيين فانها تكلمت عن وجه من الحقيقة بأن العمال الفلسطينيين غير جادين في مسألة اللجوء السياسي .

ج — **محاكم « اللجوء السياسي » :** من مهام المحكمة ان تطلب من « اللاجيء السياسي » اثبات ما ورد لديه من ادعاء عن ضرورة لجوئه . والواقع اثبت انه من النادر ان تجد فلسطينيا اثبت ضرورة لجوئه . ونتائج المحاكمات انتهت الى رفض هذه الطلبات ولكن مع بقاء فرصة الاستئناف التي تعطي المدعي سببا للاقامة مدة اطول . ومن مصلحة السلطات الالمانية عدم الرفض القطعي لهذه الطلبات فهي بشكل اساسي تحافظ على وجودهم على أساس اقامات مؤقتة تعفيهم من تحمل المسؤولية تجاه عملهم او تحسين ظروف معيشتهم. فالمسألة كاملة الوضوح : ان القائمين على رأس هذه العملية يدركون عدم جدية اللجوء السياسي للفلسطينيين ، ولكنهم يحاولون كل جهدهم لاعطائها الصفة القانونية والحقوقية . كما يستفيدون بالخداع والتزوير من انتزاع «اعترافات وتوقيعات» على استمارات وبيانات ووثائق تحتوي على عدم حق الفلسطيني بالمطالبة بفلسطين او بأي املاك له فيها او الايمان بأن فلسطين هي موطنه.

الاقامة والعوامل التي تحدد مصيرها : يحصل العمال الفلسطينيون على اقاماتهم ويجددونها من خلال تلك العملية الانفة الذكر . اما العامل الاساسي الذي يحدد مصير هذه الاقامة فهو حاجة البلد الى الايدي العاملة خاصة الرخيصة منها ، وليس نتائج طلب اللجوء السياسي . وتتعرض الاقامة لعدة تبدلات وتمر بمراحل مختلفة : فتعطى الاقامة في الفترة الاولى لمدة اقصاها ٣ أشهر تسميها الدوائر الرسمية مرحلة انتظار «المحاكمة» والنظر في القضية . ولكنها بالفعل مرحلة اختبار للمقيم لمعرفة ان كان سيعمل ام لا . فان لم يعمل يحصل على « مساعدة اجتماعية » من مركز بلدية الحي الذي يعيش فيه حيث يقدم هذا المركز تقريره عن المقيم الى دائرة البوليس ليشرح حالته وعن عدم امكانية توفير العمل له فهنا يصبح المقيم مرشحا لان يرسل الى غرب المانيا ليقيم في معسكرات اللجوء السياسي . او تجدد له الاقامة في برلين للانتظار . رفض بعض الشباب امر السفر الى غرب المانيا واضطر للخروج عن القانون بمختلف الوسائل . ومن يحصل على العمل لا يأتيه الامر بحضور المحاكمة خلال سنة او سنتين وان دعي وفشلت دعوته يستأنفها وتجدد اقامته